

دور الثبات التشريعي في تحقيق الأمن القضائي

The role of legislative stability in achieving judicial security

أ.م.د. أحمد محمد صديق

كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة كركوك

ahmed.siddiq@uokirkuk.edu.iq

أ.د. عبد الباسط جاسم محمد

كلية القانون-جامعة الأنبار

aabdulbaset2@uoanbar.edu.iq

م.د. نوفل مشرف حردان

كلية القانون-جامعة الأنبار

naofal.hardan@uoanbar.edu.iq

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٥/٢/٥

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/١٠/٩

الملخص:

يتناول البحث مفهوم الثبات التشريعي وأهميته في تحقيق الأمن القضائي، الذي يضمن للمواطنين والمتقاضين القدرة على التنبؤ بالعدالة في النظام القضائي. يناقش البحث دور الثبات التشريعي في تعزيز الأمان القانوني، ويشير إلى أن الثبات لا يتعلق فقط بعدد التعديلات التشريعية أو موضوعاتها، بل يتعلق بمدة تطبيق القوانين وآلية اعتمادها. كما تشير الدراسات إلى أن القوانين التي تستمر لفترات أطول في التطبيق تكون أكثر عرضة للتعديل، وأن القوانين التي تمر بتصويت الأغلبية النيابية تكون أقل عرضة للتغيير. ومع ذلك، لا توجد علاقة واضحة بين الثبات التشريعي والفلسفة الأيديولوجية للحكومة أو طريقة إقرار القانون.

الكلمات المفتاحية: الثبات التشريعي، الأمن القضائي، القضاء.

Abstract:

The research addresses the concept of legislative stability and its importance in achieving judicial security, which guarantees citizens and litigants the ability to predict justice in the judicial system. The research discusses the role of legislative stability in enhancing legal security, and indicates that stability is not only related to the number of legislative amendments or their topics, but also to the duration of the application of laws and the mechanism for their adoption. Studies also indicate that laws that remain in force for longer periods are more likely to be amended, and that laws that pass a parliamentary majority vote are less likely to change. However, there is no clear relationship between legislative stability and the ideological philosophy of the government or the method of enacting the law.

Keywords: Legislative stability, judicial security, judiciary.



المقدمة

ثبات التشريع واستقراره أحد الجوانب الأساسية لأي نظام قانوني قوي؛ لما يؤديه من دور حاسم في ضمان الأمن القضائي، الذي يعني قدرة المتقاضين على التنبؤ، والثقة بالعدالة الناتجة عن النظام القضائي. يحاول هذا البحث استكشاف المفهوم الدقيق للثبات التشريعي، وأهميته في تحقيق الأمن القضائي، وانعكاساته على الأنظمة القانونية، والمواطنين، والمجتمع ككل.

يُنظر إلى ثبات التشريع كأحد القضايا الأساسية في النظرية السياسية، ورغم ذلك لا تزال الدراسات الأكاديمية المقارنة حوله نادرة، وهذا البحث لا يحاول تقديم المؤشر الأفضل للثبات التشريعي سواء بالاعتماد على عدد التعديلات التشريعية المقررة على القوانين النافذة خلال مدة دورة انتخابية، أو تعدد القضايا التي تتطرق إليها التعديلات، إنما يسعى لتوضيح دور الثبات التشريعي في تحقيق الأمان القانوني في نفوس المتقاضين، وفي ضمير المجتمع ككل، غير أنه مناص من القول أن مقدار المدة التشريعية للبرلمان كجهة مختصة بسن القوانين، وطول مدة تطبيق قانون ما، فضلاً عن الطريقة التي تم بواسطتها اعتماد القانون، هي أكثر المتغيرات التي يمكن من خلالها تفسير عدم ثبات التشريعات.

توصلت الدراسات السابقة إلى وجود فرق بين الثبات التشريعي في الدورات الانتخابية المختلفة، وأن طول مدة نفاذ القانون وتطبيقه تزيد من احتمالية تعديله أكثر فأكثر، وأن القانون المعتمد بتصويت الأغلبية النيابية أقل احتمالية للتعديل من غيره، ومع ذلك فلا توجد علاقة بين الثبات التشريعي والفلسفة الأيديولوجية التي تعتقها الحكومة ولا للطبيعة التوافقية التي تم بواسطتها إقرار القانون، ولا حتى كون مشروع القانون بالأساس كان قد قَدِم من قبل أعضاء في البرلمان أو من قبل السلطة التنفيذية^(١).

وسوف يتم تناول موضوع (دور الثبات التشريعي في تحقيق الأمن القضائي) من خلال التصميم الآتي، بعد هذه المقدمة:

المبحث الأول: ماهية الثبات التشريعي والأمن القضائي.

المطلب الأول: مفهوم الثبات التشريعي.

الفرع الأول: تعريف الثبات التشريعي وأهميته.

الفرع الثاني: العوامل المؤدية إلى الثبات التشريعي.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القضائي.

الفرع الأول: تعريف الأمن القضائي وعناصره.

الفرع الثاني: أهمية الأمن القضائي.

المبحث الثاني: علاقة الثبات التشريعي بتحقيق الأمن القضائي.

المطلب الأول: النتائج القانونية للاستقرار التشريعي.

الفرع الأول: تعزيز القدرة على التنبؤ.

الفرع الثاني: تعزيز اليقين القانوني.

الفرع الثالث: دعم العدالة والمساواة.

الفرع الرابع: الحد من المنازعات القانونية.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية للاستقرار والقلق التشريعي.

الفرع الأول: الثبات التشريعي في مختلف النظم القضائية.

الفرع الثاني: أثر القلق التشريعي في عدد من النظم المعاصرة.

المبحث الثالث: تحديات الثبات التشريعي وسبل مواجهتها.

المطلب الأول: تحديات الثبات التشريعي.

الفرع الأول: عدم الثبات السياسي.

الفرع الثاني: الضغوط الاقتصادية.

الفرع الثالث: التغيرات الاجتماعية.

المطلب الثاني: استراتيجيات تعزيز الثبات التشريعي.

الفرع الأول: الشمولية في سنّ القانون.

الفرع الثاني: استهداف القانون تعزيز المؤسسات.

الفرع الثالث: تعزيز القانون للاستقرار السياسي.

الفرع الرابع: إشراك الجمهور في سنّ القانون.

الخاتمة.

المبحث الأول: ماهية الثبات التشريعي والأمن القضائي

لابدّ للوقوف على ماهية الثبات التشريعي والأمن القضائي من بيان مفهوم الثبات التشريعي، ثمّ

مفهوم الأمن القضائي، في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الثبات التشريعي

المطلب الثاني مفهوم الأمن القضائي

المطلب الأول: مفهوم الثبات التشريعي

بيان مفهوم الثبات التشريعي يقتضي -بلا شك- تعريف الثبات التشريعي ومدى أهميته، والتعرف

على العوامل المؤدية إلى الثبات التشريعي بشكل واضح جلي، وذلك في فرعين، كما يأتي:

الفرع الأول: تعريف الثبات التشريعي وأهميته

الفرع الثاني: العوامل المؤدية إلى الثبات التشريعي

الفرع الأول: تعريف الثبات التشريعي وأهميته

يُنظر إلى ثبات التشريع كأحد القضايا الأساسية في النظرية السياسية المعاصرة^(٢)، وهو يعني

اتساق القوانين وممانعتها رغم مرور الزمن عليها، ويفترض ضمناً أن القوانين لا تتغير ولا تعدل بشكل

مستمر، لأن ذلك الثبات يجعلها توفر للمتقاضين إطاراً قانونياً وقضائياً واضحاً يساعدهم في توقع النتائج



عند احتكامهم إلى القانون، كما يضمن الثبات التشريعي اعتماد الأفراد والشركات والجهات الحكومية على بيئة قانونية مستقرة عند اتخاذهم القرارات وتخطيطهم لمستقبل نشاطاتهم^(٣).

ويمكن القول إن استقرار النص القانوني في مجمل الهيكل التشريعي يمثل أحد أهم عناصر مفهوم الثبات التشريعي، ويعطي في الوقت ذاته مؤشراً دقيقاً لهذا الثبات^(٤)، لذا فإن التأكيد على أهمية الثبات التشريعي ليس مبالغة أو أمراً كمالياً، بل تؤدي القوانين المستقرة إلى تعزيز اليقين القانوني الذي هو جوهر دعم سيادة القانون وترسيخ ثقة المواطنين بالنظام القانوني، كما توفر القوانين المستقرة أساساً موثقاً لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة، وبيئة صالحة لإنفاذ الحقوق وإدارة العدالة^(٥).

الفرع الثاني: العوامل المؤدية إلى الثبات التشريعي

تسهم عوامل عدة في استقرار التشريع^(٦) يمكن إيجازها بما يأتي:

١. الشمولية في سن القوانين^(٧): تساعد عملية سن القوانين بشكل شامل مدروس على ضمان صياغة القوانين بعناية، وتوازنها في تلبية احتياجات المجتمع ما يقلل احتمال تكرار التعديل والتنقيح عليها^(٨).

٢. الاستقرار السياسي: يدعم الاستقرار السياسي الثبات التشريعي، إذ يوفر بيئة خصبة لسن القوانين بشكل متناغم، لأن التغييرات المتكررة في الحكومات والاضطرابات السياسية^(٩)، تؤدي بلا شك إلى تغييرات قانونية متكررة، ما يزعزع الثبات التشريعي^(١٠).

٣. دقة التفسيرات القضائية للنصوص التشريعية: يؤدي القضاء الوطني دوراً حاسماً في تفسير القوانين بشكل متسق، ما يوجب على المحاكم السعي بجدية لتفسير وتطبيق القوانين بطريقة تحترم القصد التشريعي وتحافظ بالنتيجة على الثبات القانوني^(١١).

٤. المشاركة العامة: فقد أثبتت الدراسات المتخصصة أنه كلما اشترك الجمهور في عملية سن التشريعات كلما كانت هذه التشريعات انعكاساً حقيقياً لقيم المجتمع واحتياجاته، كما ثبت أن المشاركة العامة تعزز شرعية القوانين وقبولها وبالتالي استقرارها وثباتها^(١٢).

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القضائي

لوقوف على حقيقة ومفهوم الأمن القضائي لابد من تعريف الأمن القضائي وبيان عناصره، ثم إيضاح أهمية الأمن القضائي، وذلك في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف الأمن القضائي وعناصره.

الفرع الثاني: أهمية الأمن القضائي.

الفرع الأول: تعريف الأمن القضائي وعناصره

يشمل الأمن القضائي إمكانية التنبؤ بالنتائج القضائية وموثوقيتها وعدالتها^(١٣)، فهو يضمن أن الأفراد والكيانات يمكن أن يتقوا بالنظام القضائي لحل النزاعات بنزاهة وعلى أساس المبادئ القانونية الراسخة. يعد الأمن القضائي حجر الزاوية في سيادة القانون وهو ضروري للحفاظ على النظام الاجتماعي والعدالة^(١٤).

تشمل العناصر الأساسية للأمن القضائي ما يلي:

١. **القدرة على التنبؤ:** ينبغي أن تكون النتائج القانونية قابلة للتنبؤ بها استناداً إلى القوانين القائمة والسوابق القضائية^(١٥)، إذ يتيح ذلك للأفراد والشركات التخطيط لأعمالهم بثقة، ومعرفة كيفية تطبيق القانون^(١٦).
٢. **الموثوقية:** يجب أن يتمتع النظام القضائي بالموثوقية في تطبيق القوانين بشكل متسق وتحقيق العدالة. ويتطلب ذلك وجود نظام قضائي يعمل بشكل جيد، وقضاة أكفاء، وإجراءات قانونية فعالة^(١٧).
٣. **العدالة:** يجب أن تكون القرارات القضائية عادلة ومحايدة ومبنية على موضوع كل قضية^(١٨)، بما يضمن إقامة العدالة دون تحيز أو محاباة، ويدعم مبادئ المساواة والإجراءات القانونية الواجبة^(١٩).

الفرع الثاني: أهمية الأمن القضائي

إن الأمن القضائي الذي يولده الاستقرار التشريعي أمر مهم وحيوي لعدة أسباب، لعل أهمها:

١. **حماية الحقوق والحريات:** يحمي النظام القضائي الأمن حقوق الأفراد وحرياتهم من خلال ضمان تطبيق القوانين بشكل عادل ومتسق^(٢٠).
٢. **تعزيز الاستقرار الاقتصادي:** اليقين القانوني والاستقرار أمران حاسمان للنمو الاقتصادي والتنمية^(٢١). تحتاج الشركات والمستثمرون إلى بيئة قانونية يمكن التنبؤ بها لاتخاذ قرارات مستنيرة والاستثمار بثقة^(٢٢). ولما كان هدف الاستثمار نقل البضائع ورؤوس الأموال دولياً^(٢٣)، استلزم ذلك حماية تلك الأموال والبضائع من قرارات الدول الأجنبية تجاه التجار، ووسيلة ذلك بداية كان تدخل دولة جنسية المستثمر عند تصرف الدولة المضيفة تصرفاً يربط مسؤوليتها الدولية، ثم تدخلت الدولة المضيفة ذاتها بتوفير الحماية عبر إدراج شرط الثبات التشريعي في عقودها الدولية^(٢٤).
٣. **الحفاظ على النظام الاجتماعي:** يساعد الأمن القضائي في الحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال توفير آلية موثوقة لحل النزاعات ومعالجة المظالم. وهذا يقلل من احتمالية الصراعات والاضطرابات^(٢٥).

المبحث الثاني: علاقة الاستقرار التشريعي بتحقيق الأمن القضائي

ليس بمقدور الباحث أن يوضح علاقة الاستقرار التشريعي بتحقيق الأمن القضائي، دون أن يبين النتائج القانونية المترتبة على الاستقرار التشريعي، ثم يطرح تطبيقات عملية للاستقرار وللقانونيين، وذلك في مطلبين، على النحو الآتي:

المطلب الأول: النتائج القانونية للاستقرار التشريعي.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية للاستقرار والقلق التشريعي.

المطلب الأول: النتائج القانونية للاستقرار التشريعي

تتعدد النتائج القانونية المترتبة على الاستقرار التشريعي، غير أن أبرزها من وجهة نظر الباحثين، يتركز في تعزيز القدرة على التنبؤ، تعزيز اليقين القانوني، دعم العدالة والمساواة، والحد من المنازعات القانونية، وهو ما نقف عليه في أربعة فروع، كما يأتي:



الفرع الأول: تعزيز القدرة على التنبؤ.

الفرع الثاني: تعزيز اليقين القانوني.

الفرع الثالث: دعم العدالة والمساواة.

الفرع الرابع: الحد من المنازعات القانونية.

الفرع الأول: تعزيز القدرة على التنبؤ

يعزز الاستقرار التشريعي إمكانية التنبؤ بالنتائج القضائية بشكل مباشر^(٢٦)، فكلما كانت القوانين مستقرة كلما أمكن للقضاة الاعتماد على إطار قانوني ثابت عند إصدار أحكامهم^(٢٧)، وهذا -دون شك- يقلل من مخاطر الأحكام التعسفية أو غير المتوقعة، مما يوفر للأفراد والشركات الثقة في النظام القانوني. كما تسمح القدرة على التنبؤ في القانون أيضاً بتطوير سوابق قانونية، يمكن للقضاة الرجوع إليها للاسترشاد بها في أحكامهم المتعلقة بقضايا مشابهة، وهذا يضمن نوعاً من الاتساق والتماسك في تطبيق القانون، ويعزز -بالنتيجة- الأمن القضائي من خلال إنشاء مجموعة من المبادئ القانونية الراسخة^(٢٨).

الفرع الثاني: تعزيز اليقين القانوني

يعد اليقين القانوني جانباً أساسياً من جوانب الأمن القضائي. يساهم الثبات التشريعي في اليقين القانوني من خلال توفير مجموعة واضحة ومتسقة من القواعد التي يمكن للأفراد والكيانات الاعتماد عليها. عندما يتم تغيير القوانين أو تعديلها بشكل متكرر، فإن ذلك يخلق حالة من الارتباك وعدم اليقين، مما يقوض الثقة في النظام القانوني^(٢٩).

يضمن التشريع المستقر أن الأفراد والشركات يمكنهم فهم حقوقهم والتزاماتهم بموجب القانون. وهذا يتيح لهم التخطيط لأفعالهم واتخاذ قرارات مستنيرة دون خوف من التغييرات القانونية المفاجئة. ويكتسب اليقين القانوني أهمية خاصة بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل والعلاقات التعاقدية، حيث يعد الاستقرار والقدرة على التنبؤ أمراً بالغ الأهمية^(٣٠).

الفرع الثالث: دعم العدالة والمساواة

يدعم الثبات التشريعي العدالة والمساواة في النظام القضائي^(٣١)، إذ توفر القوانين المستقرة أساساً ثابتاً لتطبيق المبادئ القانونية، مما يضمن التعامل مع الحالات المماثلة بشكل مماثل تماماً، وهذا الأمر يعزز العدالة عن طريق الحد من خطر المعاملة غير المتكافئة أو المتحيزة^(٣٢).

فضلاً عن ذلك، فإن التشريعات المستقرة تساعد في حماية المتعاملين من إجراءات السلطات العامة التعسفية أو التمييزية، ففي الحالات التي تكون القوانين فيها واضحة ومتسقة، يكون من الأسهل مساءلة الموظفين العموميين عن أفعالهم، وهذا يعزز حماية الحقوق الفردية وإرساء مبادئ المساواة أمام القانون^(٣٣).

الفرع الرابع: الحد من المنازعات القانونية

تؤدي التغييرات المتكررة في التشريعات إلى زيادة النزاعات القانونية، فكلما كانت القوانين غير مستقرة كلما واجه الأفراد والشركات حالة من عدم اليقين بشأن حقوقهم والتزاماتهم القانونية^(٣٤)، ما يؤدي

إلى الخلافات وكثرة اللجوء إلى التقاضي، وبالعكس يقلل الثبات التشريعي من احتمالات حدوث النزاعات عبر توفير إطار قانوني واضح يمكن التنبؤ بنتائجه^(٣٥).

كما تسهل القوانين المستقرة الحل الفعال للنزاعات. يمكن أن تعتمد المحاكم على المبادئ والسوابق القانونية الراسخة، مما يقلل من الوقت والموارد اللازمة للفصل في القضايا. ويساهم ذلك في إقامة نظام قضائي أكثر كفاءة وفعالية، وتعزيز الأمن القضائي^(٣٦).

المطلب الثاني: التطبيقات العملية للاستقرار والقلق التشريعي

لعلّ بروز ووضوح التطبيقات العملية على الاستقرار والقلق التشريعيين^(٣٧)، يتضح من خلال عرض واقع الثبات التشريعي في عدد من النظم القضائية المعاصرة، ثم بسط أثر القلق التشريعي في عدد من تلك النظم، وذلك في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: الثبات التشريعي في عدد من النظم القضائية.

الفرع الثاني: أثر القلق التشريعي في عدد من النظم المعاصرة.

الفرع الأول: الثبات التشريعي في عدد من النظم القضائية

يمكن تقديم مجموعة من الأمثلة على النظم القضائية ذات الثبات التشريعي، ومن أهمها:

١. **الولايات المتحدة:** يتميز النظام القانوني في الولايات المتحدة بمجموعة قوانين مستقرة ومتطورة، إذ يوفر دستور الولايات المتحدة النافذ إطاراً قوياً للاستقرار التشريعي^(٣٨)، ما يضمن دراسة القوانين وسنها بعناية، وأسهم هذا الثبات في إيجاد نظام قضائي يمكن الاعتماد عليه ويمكن التنبؤ به، مما يعزز الأمن القضائي^(٣٩).

٢. **الاتحاد الأوروبي:** يتمتع الاتحاد الأوروبي بإطار قانوني معقد يتطلب التنسيق بين الدول الأعضاء^(٤٠). لكن على الرغم من هذا التعقيد، يسعى الاتحاد الأوروبي للحفاظ على الثبات التشريعي من خلال عمليات صنع القوانين الشاملة والتعاون القضائي بين الدول الأعضاء^(٤١)، وهذا الثبات التشريعي يدعم اليقين القانوني والأمن القضائي للمتعاملين عبر الدول الأعضاء.

٣. **اليابان:** النظام القانوني في اليابان معروف باستقراره واتساقه^(٤٢)، نظراً لتمتع اليابان بمجموعة راسخة من القوانين فضلاً عن سلطة قضائية تفسر القوانين وتطبقها بشكل متناغم، أسهم في تحقي الثبات التشريعي الذي أسهم بدوره في تحقيق مستوى عالٍ من الأمن القضائي، وتعزيز الثقة في النظام القانوني^(٤٣).

الفرع الثاني: أثر القلق التشريعي في عدد من النظم المعاصرة

يمكن القول إن القلق التشريعي نقيض اليقين، وهو يتمثل بالتعديلات المتكررة في القوانين، أو وجود أكثر من قانون ينظم موضوعاً واحداً^(٤٤)، وتدخل السياسة في عمل القضاء ما يعدم اليقين القانوني في نفوس المتعاملين في ظل ذلك النظام القلق^(٤٥)، ويمكن إعطاء مجموعة من الأمثلة على النظم القضائية ذات القلق التشريعي، ومن أهمها:



١. فنزويلا: أدى عدم الثبات التشريعي في فنزويلا إلى تقويض الأمن القضائي بشكل كبير^(٤٦) الأمر الذي تسبب بحدوث نزاعات قانونية واسعة النطاق، ولدت انعداماً في ثقة المتعاملين بالنظام القضائي، ومن المؤكد أن عدم الثبات التشريعي هذا أدى إلى عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية وخيمة^(٤٧).

٢. زيمبابوي: وكما حصل في فنزويلا، فقد أدى عدم الثبات التشريعي في زيمبابوي إلى تآكل الأمن القضائي^(٤٨)، وتسبب عدم الاستقرار السياسي والتغيرات التعسفية في القوانين في خلق مناخ من عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ، وهذا كله أثر سلباً على سيادة القانون والتنمية الاقتصادية وحماية الحقوق الفردية^(٤٩).

المبحث الثالث: تحديات الثبات التشريعي وسبل مواجهتها

يقتضي الحدي عن تحديات الثبات التشريعي وسبل مواجهتها بيان تلك التحديات، ثم بيان كيفية مواجهتها، وذلك في مطلبين، على الوجه الآتي:

المطلب الأول: تحديات الثبات التشريعي.

المطلب الثاني: مواجهة تحديات الثبات التشريعي.

المطلب الأول: تحديات الثبات التشريعي

تتلخص أبرز التحديات التي واجهها الثبات التشريعي في كل من عدم الاستقرار السياسي، والضغوط الاقتصادية، والتغيرات الاجتماعية المرتبطة باستراتيجيات تعزيز الثبات التشريعي، وهو ما نتعرف عليه باختصار في الأفرع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: عدم الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: الضغوط الاقتصادية.

الفرع الثالث: التغيرات الاجتماعية استراتيجيات تعزيز الثبات التشريعي.

الفرع الأول: عدم الاستقرار السياسي

يشكل عدم الاستقرار السياسي تحدياً كبيراً للاستقرار التشريعي^(٥٠)، فالتغيرات المتكررة في الحكومة والاضطرابات السياسية والصراعات على السلطة تؤدي إلى تغييرات سريعة وأحياناً كثيرة غير متوقعة في القوانين، وهو واحد من أهم التحديات التي تقوض اليقين القانوني والأمن القضائي^(٥١).

الفرع الثاني: الضغوط الاقتصادية

تؤثر الضغوط الاقتصادية أيضاً على الثبات التشريعي^(٥٢)، إذ أن الحكومات التي تواجه أزمات أو ضغوط اقتصادية تلجأ حتماً إلى اتخاذ تدابير قصيرة المدى تؤدي في غالب الأحيان إلى زعزعة استقرار القوانين، الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين ويؤثر سلباً على الأمن القضائي^(٥٣).

الفرع الثالث: التغيرات الاجتماعية

تتطلب التغيرات الاجتماعية السريعة والقيم المجتمعية المتطورة إصلاحات قانونية، لكن الأمر المهم أن هذه الإصلاحات القانونية يجب أن تدار بعناية لتجنب تقويض الثبات التشريعي، مع التأكيد على أنها ضرورية لمواجهة التحديات الجديدة وتشكل انعكاساً واضحاً للقيم الاجتماعية^(٥٤).

المطلب الثاني: استراتيجيات تعزيز الثبات التشريعي

تتجلى أبرز استراتيجيات تعزيز الثبات التشريعي في الشمولية عند سنّ القانون، واستهداف القانون تعزيز المؤسسات الدولة ذات الصلة، وتعزيز القانون للاستقرار السياسي في البلاد، وفي إشراك الجمهور في عملية سنّ القوانين، وهو ما نتعرف عليه في أربعة فروع، كما يأتي:

الفرع الأول: الشمولية في سنّ القانون.

الفرع الثاني: استهداف القانون تعزيز المؤسسات.

الفرع الثالث: تعزيز القانون للاستقرار السياسي.

الفرع الرابع: إشراك الجمهور في سنّ القانون.

الفرع الأول: الشمولية في سنّ القانون

يمكن القول إن تنفيذ عمليات شاملة لوضع القوانين أمر بالغ الأهمية لتعزيز الثبات التشريعي، بما في ذلك إجراء بحث شامل للواقع الذي تعيشه المجتمعات، والتشاور مع أصحاب المصلحة من المعنيين بالقوانين المراد سنّها، وصياغة القوانين الضرورية بعناية^(٥٥)، وبالتأكيد فإن العمليات الشاملة تضمن أن تكون القوانين مدروسة جيداً وتلبي احتياجات المجتمع، مما يقلل من احتمالية التعديلات المتكررة^(٥٦).

الفرع الثاني: استهداف القانون تعزيز المؤسسات

إن المؤسسات القوية ضرورية للحفاظ على الثبات التشريعي^(٥٧)، إذ تسهم السلطة القضائية المستقلة والمختصة، والهيئات التشريعية الفعالة، والسلطات العامة الخاضعة للمساءلة في إيجاد بيئة قانونية مستقرة، ولا شك فإنّ من شأن تعزيز هذه المؤسسات من خلال بناء القدرات والإصلاحات، تعزيز الثبات التشريعي والأمن القضائي^(٥٨).

الفرع الثالث: تعزيز القانون للاستقرار السياسي

يعد تعزيز الاستقرار السياسي أمراً أساسياً للاستقرار التشريعي، إذ من الطبيعي أن تدعم البيئات السياسية المستقرة، عملية صنع القوانين بشكل فاعل وتحد من مخاطر التغييرات القانونية التعسفية، غير أنّ جهود تعزيز الاستقرار السياسي يجب أن تنصب بشكل أساس على تعزيز الحكم الديمقراطي، وضمان سيادة القانون، ومعالجة الصراعات السياسية بالوسائل السلمية^(٥٩).

الفرع الرابع: إشراك الجمهور في سنّ القانون

يعزز إشراك الجماهير في العملية التشريعية كثيراً من شرعية القوانين وقبولها عندهم^(٦٠)، كما تضمن المشاركة العامة انعكاس القوانين القيم والاحتياجات المجتمعية في النص التشريعي، الأمر الذي يساهم في ثبات تلك النصوص واستقرارها^(٦١)، ولا شك أنّ تحقيق هذا الهدف يقتضي وضوح آليات التشاور العام، ومساهمة الأفراد في تشخيص النصوص القانونية التي يحتاج المجتمع سنّها ومراجعتها بين الحين والآخر، فضلاً عن ضرورة مشاركة الجماهير في عمليات صنع قوانين جديدة تكون ضرورية لتطوير المجتمع وتقدمه^(٦٢).



كما إن التشريع المستقر الذي يشكل أساساً ضرورياً للعمل الديمقراطي والرفاهية الاجتماعية والازدهار الاقتصادي يجب أن يكون مرناً بما يكفي ليتكيف مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة إذ كثيراً ما تقتضي المصلحة العامة تبني التغييرات الضرورية المختلفة والتي تحتاج بدورها تعديلات قانونية متكررة^(٦٣).

الخاتمة

١. إن استقرار التشريع يلعب دوراً حاسماً في تحقيق مفهوم الأمن القضائي، إذ تعمل القوانين المستقرة على تعزيز القدرة على التنبؤ واليقين القانوني والعدالة في النظام القضائي، مما يعزز الثقة في سيادة القانون، في حين أن التحديات مثل عدم الاستقرار السياسي، والضغط الاقتصادي، والتغيرات الاجتماعية يمكن أن تؤثر على الثبات التشريعي، فإن عمليات صنع القوانين الشاملة، والمؤسسات القوية، والاستقرار السياسي، والمشاركة العامة هي استراتيجيات أساسية للحفاظ على أطر قانونية مستقرة وفعالة.

٢. تستطيع المجتمعات-من خلال تعزيز الثبات التشريعي-ضمان أن تكون أنظمتها القضائية موثوقة وعادلة وقادرة على دعم حقوق الأفراد وحرياتهم، وهو ما يسهم بدوره في النظام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والرفاهية العامة للمجتمع.

٣. يشكل التشريع المستقر أساساً ضرورياً للعمل الديمقراطي والرفاهية الاجتماعية والازدهار الاقتصادي، ومع ذلك، فالحالات التي تتطلب فيها الظروف المتغيرة تعديلات قانونية متكررة، تقتضي الضرورة تبني التغييرات الضرورية، لذا لا بد أن تكون القوانين المستقرة مرنة أيضاً بالشكل الذي تكون معه قابلة للتكيف ومختلف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة.

الهوامش:

(١) Miklós Sebők, Bálint György Kubik, Csaba Molnár, István Péter Járar and Anna Székely:

Measuring legislative stability: a new approach with data from Hungary, European Political Science, Volume 21, pages 491–521, (2022), pp. 491-52, p. 513.

(٢) ففي كتابه The Politics of Precaution أو "سياسات الاحتياط" يتناول عالم السياسة الأمريكي David Vogel

سياسات تنظيم المخاطر البيئية والاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا على مدى العقود الخمسة الماضية، موضحاً كيف نظمت الولايات المتحدة وأوروبا مجموعة واسعة من المخاطر المتشابهة بشكل مختلف، فبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠، امتازت القوانين الصحية وقوانين السلامة والبيئة الأميركية بالصرامة، وتجنب للمخاطر، وبالشمولية والابتكار عن تلك التي الصادرة في أوروبا، ثم انعكس الأمر منذ عام ١٩٩٠ فتحوّلت القيادة التنظيمية العالمية إلى أوروبا، وكان عامل الثبات التشريعي واحداً من أسباب هذا الانعكاس المذهل.

David Vogel: The Politics of Precaution: Regulating Health, Safety, and Environmental Risks in Europe and the United States, Princeton University Press, 2012, pp. 336.

(³) HENRY CAMPBELL BLACK, M. A.: BLACK'S LAW DICTIONARY, 4th edition, ST. PAUL, MINN. WEST PUBLISHING CO. 1968, p. 1576.

وقد يتم حساب النسبة المئوية بقسمة عدد القوانين التي تم اعتمادها في الأصل قبل عامين من السنة التقويمية الحالية، والتي تم تعديلها في السنة التقويمية السابقة، على العدد الإجمالي للقوانين الجديدة المعتمدة في السنة التقويمية قبل عامين من السنة التقويمية الحالية، ثم يتم طرح النسبة المئوية من ١٠٠ من أجل توحيد القيم والتأكد من أن ١٠٠٪ هي النتيجة الأدق، مع استبعاد التعديلات على حصلت على القوانين القديمة وقانون الميزانية السنوية من الحساب.

Organisation for Economic Co-operation and Development Report. Available at:

<https://oecd-public-integrity-indicators.org/indicators/1000097/subindicators/1000411>

(⁴) Miklós Sebők, Bálint György Kubik, Csaba Molnár, István Péter Járar and Anna Székely: Op. Cit., p. 492.

(⁵) comments by: Veronika BILKOVA; Giorgio MALINVERNI; Lucian MIHAI; Jean-Claude SCHOLSEM and Kaarlo TUORI, OPINION ON LEGAL CERTAINTY AND THE INDEPENDENCE OF THE JUDICIARY IN BOSNIA AND HERZEGOVINA, Strasbourg, 18 June 2012, Opinion No. 648 / 2011, p.7.

(⁶) Ivan Usenkov: Factors of stability of the legislation, Advances in Law Studies, 2021, Vol. 9 (2):16-20.

(^٧) علاء نوري شنيف، أحمد رضا توحيد، "صور الجرائم المعلوماتية ومواجهتها بالتشريعات القانونية"، بحث منشور في مجلة إكليل للدراسات الانسانية تصدر عن الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، ٢٠٢٢، المجلد ٣، العدد ٣، ج ٤، الصفحات (١٦٥٧-١٦٨٣)، ص ١٦٥٨.

(⁸) Guidelines on Democratic Lawmaking for Better Laws, Guidelines on Democratic Lawmaking for Better Laws, Published by the OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR) ul. Miodowa 10 00-251 Warsaw Poland, OSCE/ODIHR, 2023 p.92-93.

(^٩) علي ضياء رضا القزويني، الدكتور علي شبيري، "هيكل النظام السياسي للدولة العراقية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢٤، المجلد ١٦، العدد ٥٩، الصفحات (٦٦٩-٦٢٥)، ص ٦٢٥.

(¹⁰) Gary W. Cox and Barry R.: Executive Constraint, Political Stability, and Economic Growth, Comparative Political Studies, 2018, Vol. 51 (3), pp. 279-303.

(¹¹) Mashal Mufleh Jarrah, Safa Hakem Mestarih and Ghazi Ayed Alghathian, Judicial interpretation of legal texts: a study in Jordanian legislation, Cogent Social Sciences, Vol. 10 (1), 2024, Article: 2354359.

(¹²) Karen Syma Czapanskiy and Rashida Manjoo: The Right of Public Participation in the Law-Making Process and the Role of the Legislature in the Promotion of this Right, 19 Duke Journal of Comparative and International Law, 2008, Vol. 19 (1), Pp. 1-40, p. 3.

(^{١٣}) د. محمد المسلماني، "الأمن القانوني والأمن القضائي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢٢، المجلد، العدد عدد خاص لوقائع المؤتمر العاشر، الصفحات (٣٣-١٨)، ص ١٩.

(¹⁴) Cass R. Sunstein: Legal Reasoning and Political Conflict, 2^{ed}, Oxford University Press, 2018, pp. 272.



- (١٥) د. محمد عدلي رسلان، "الحماية الدستورية لمبدأ الأمن القانوني"، مجلة المستتصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢٢، المجلد، العدد عدد خاص لوقائع المؤتمر العاشر، الصفحات (٤٥٠-٤٦٨)، ص ٤٥١.
- (16) George G. Bailey: Predictability of the Law; Its Relation to Respect for Law, West Virginia Law Review, 1963, Vol. 66 (1): 1-8, p. 5.
- (17) Miklós Sebők, Bálint György Kubik, Csaba Molnár, István Péter Járny and Anna Székely: Op. Cit., p. 494.
- (١٨) مهدي شيدائيان، حيدر علي محمد، "مبدأ الحياد القضائي بين القانون العراقي والقانون المصري"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ٢٠٢٤، المجلد ١٤، العدد ٤، الصفحات (٤٢٨٣-٤٣٠٦)، ص ٤٢٨٣.
- (19) Biljana Braithwaite; Catharina Harby and Goran Miletic: Independence and Impartiality of the Judiciary An overview of relevant jurisprudence of the European Court of Human Rights, AIRE Centre, 2021, p. 83-85.
- (20) Frederick A. Hayek: Law, Legislation and Liberty, Volume 1, Rules and Order, The University of Chicago press, 1973, p. 191.
- (21) Stephan Haggard; Andrew MacIntyre and Lydia Brashear Tiede: The Rule of Law and Economic Development, 2008, Annual Review of Political Science, Vol. 11 (1): 205-234.
- (22) Jarrod Wong and Abdallah Abulfutuh Ali: The Legislative Stabilization Clause, International Law and Politics, 2022, Vol. 55: 67. Pp. 67-123, p. 67.
- (٢٣) آرين قاسمي، نجلاء احمد سلمان، "الإطار القانوني للإعفاء الضريبي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ٢٠٢٤، المجلد ١٤، العدد ٤، الصفحات (٢٨١-٢٨٠)، ص ٢٨١-٢٨٠.
- (24) Rozhan Abdulqadir, Mohammed Ashraf Sheikho: Legislative stability condition in the contract of investment, Qalaai Zanist journal, Lebanese French University, 2021, Vol. 6 No. 2, Pp. 423-456, p. 426.
- (25) North, D. C: Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge University Press. 1990, p. 3. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511808678>.
- (٢٦) علي محسن طويب، "تصحيح الخطأ المادي أمام القضاء الإداري (دراسة مقارنة)"، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، ٢٠٢٤، المجلد ١، العدد ١٠، الصفحات (٤٨٢-٤٥٥)، ص ٤٥٥.
- (27) North, D. C.: Op. Cit., p. 17-26.
- (28) Sebastian Lewis: Precedent and the Rule of Law, Oxford Journal of Legal Studies, Volume 41, Issue 4, Winter 2021, Pp. 873-898, p. 837.
- (29) Sebastian Lewis: Precedent and the Rule of Law, Oxford Journal of Legal Studies, Volume 41, Issue 4, Winter 2021, Pp. 873-898, p. 272.
- (30) North, D. C.: Op. Cit., p. 73-82.
- (٣١) مهدي شيدائيان، حيدر علي محمد، "مبدأ الحياد القضائي بين القانون العراقي والقانون المصري"، مرجع سابق، ص ٤٢٨٥.
- (32) Biljana Braithwaite; Catharina Harby and Goran Miletic: Op. Cit, p. 40.
- (33) Guidelines on Democratic Lawmaking for Better Laws, Op. Cit., p. 78. (No. 126).
- (٣٤) د. لمى علي الظاهري، "أثر تفسير النصوص القانونية على فكره التوقع المشروع"، مجلة المستتصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢٢، المجلد، العدد عدد خاص لوقائع المؤتمر العاشر، الصفحات (١٣١-١٥٦)، ص ١٣١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(36) Tamanaha, B. Z.: On the Rule of Law: History, Politics, Theory. Cambridge University Press. 2004, pp. 180. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511812378>

(٣٧) د وليد طارق العزاوي، "الحق المكتسب في القانون المدني" دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية/ جامعة كركوك، ٢٠٢٣، المجلد ١٢، العدد ٤٤ (الجزء الأول)، الصفحات (٤٢٤-٤٦٠)، ص ٤٢٤.

(٣٨) كتب دستور الولايات المتحدة عام ١٧٨٧، وتم التصديق عليه في عام ١٧٨٨، ودخل حيز التنفيذ منذ عام ١٧٨٩، ويعد أطول ميثاق مكتوب للحكومة في العالم. وتؤكد الكلمات الثلاث الأولى من الدستور - "نحن الشعب" - أن حكومة الولايات المتحدة موجودة لخدمة مواطنيها. ويمكن الاطلاع على النص الكامل له عبر الرابط:

<https://www.senate.gov/about/origins-foundations/senate-and->

(39) R. Daniel Kelemen and Eric C. Sibbitt: The Globalization of American Law, International organization, 2004, Vol. 58 (1), pp. 103-136.

(40) Ton VAN DEN BRINK: The Impact of EU Legislation on National Legal Systems: Towards a New Approach to EU – Member State Relations, Cambridge Yearbook of European Legal Studies , Vol. 19, 2017 , pp. 211 – 235.

<https://doi.org/10.1017/cel.2017.2>

(41) Miklós Sebők, Bálint György Kubik, Csaba Molnár, István Péter Járar and Anna Székely: Op. Cit, p. 492.

(42) Satoshi Yokodaido: Constitutional stability in japan not due to popular approval, German Law Journal, Vol. 20, Special Issue (2): Public Law and Populism, 2019 , pp. 263 – 283. <https://doi.org/10.1017/glj.2019.16>

(43) Valerio de Oliveira Mazzuolia and Dilton Ribeiro: The Japanese Legal System and the Pro Homine Principle in Human Rights Treaties, Anuario Mexicano de Derecho Internacional, 2015, Vol. 15. (1), pp. 239-282. [10.1016/j.amdi.2014.09.004](https://doi.org/10.1016/j.amdi.2014.09.004)

(٤٤) ففي العراق على سبيل المثال لا الحصر، تعالج أحكام إيجار العقارات ثلاثة قوانين في وقت واحد، هي القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ (المعدل)، وقانون إيجار العقار رم () لسنة ١٩٧٨ (المعدل) وقرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل) ذات الصلة، ينظر: د. نوفل مشرف جردان، د. محمد جمال زعين، د. عبد الباسط جاسم محمد، "تهافت المعالجة التشريعية المتعلقة بالبدل في عقود إيجار العقار وحلولها في التشريع العراقي النافذ"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢٣، المجلد ١٣، العدد عدد خاص، الصفحات (٣٤-٥٠)، ص ٣٤.

(٤٥) محمد احسين مهود ر السوداني، علي غصن، "الأساس القانوني لمبدأ عدم تجزئة الطعن"، مجلة كلية الامام الجامعة، ٢٠٢٤، المجلد ١، العدد ٦، الصفحات (٣٠-٤٨)، ص ٣٠.

(46) Venezuela Events of 2021: Human Rights Watch: World Report 2022, available at:

<https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/venezuela#a6c634>

(47) Julia Buxton: Venezuela's Contemporary Political Crisis in Historical Context, Bulletin of Latin American Research, 2005, Vol. 24 (3), pp. 328-347.

(48) George F. Ward: Political Instability in Zimbabwe, Council Foreign Relations, 2015. Available at: <https://www.cfr.org/report/political-instability-zimbabwe>



- (49) Brian Hungwe and Allen Munoriyarwa: An Analysis of the Legislative Protection for Journalists and Lawyers Under Zimbabwe's Interception of Communications Act, Statute Law Review, 2024, Vol. 45 (1), hmae018. <https://doi.org/10.1093/slr/hmae018>
- (٥٠) روکسان جمال شکور، "عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (عوامل التأثير وآليات الحلول)"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ٢٠٢٤، المجلد ١، العدد ٣٤، الصفحات (٥١-٧٢)، ص ٥١. سناء عبد طارش، نور سعد محمد، "إشكالية عدم الاستقرار القانوني في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة رسالة الحقوق / جامعة كربلاء، ٢٠٢٤، المجلد ١٦، العدد ٧، الصفحات (٤٣-٥٥)، ص ٤٣.
- (51) Dalby, S: Climate Change and Political Instability, Encyclopedia of the Anthropocene, Vol. 2, 2018, Pp. 511-515, p. 511.
- (52) North, D. C: Op. Cit., p. 118-130.
- (53) Ayhan Kose and Marco Terrones: Collapse and Revival, Understanding Global Recessions and Recoveries, Chapter 10. The Great Divergence of Policies, Pp. 292, p.5.
- (54) Lawrence M. Friedman, Grant M. Hayden: American Law: An Introduction, Chapter 14: Law and Social Change, (3rd edn), 2017, p. 261.
- (55) Michael J. Trebilcock and Ronald J. Daniels: Rule of Law Reform and Development Charting the Fragile Path of Progress, ELGAR Online, 2008, pp. 384. <https://doi.org/10.4337/9781848442979>
- (56) Karen Syma Czapanskiy and Rashida Manjoo: Op. Cit, p. 6.; Guidelines on Democratic Lawmaking for Better Laws, Op. Cit., p.73-74.
- (57) North, D. C.: Op. Cit., p. 92-104.
- (58) William Mishler and Anne Hildreth: Legislatures and Political Stability: An Exploratory Analysis, the Journal of Politics, 1984, Vol. 46 (1), Pp. 25-59.
- (59) Rekurd S. Maghdid; Saeed Mohammed Kareem and Yaseen Salih Hama: Moderating role of political stability and economic policy uncertainty between country governance practice and stock market performance. A comparative analysis of Pakistan and Kurdistan Region of Iraq, PLoS One. 2024, Vol. 19 (4): e0301698.
- (60) Karen Syma Czapanskiy and Rashida Manjoo: Op. Cit., p. 6.; Biljana Braithwaite; Catharina Harby and Goran Miletic: Op. Cit., p. 114.
- (61) Karen Syma Czapanskiy and Rashida Manjoo: Op. Cit., p. 6. p. 12.
- (62) Guidelines on Democratic Lawmaking for Better Laws, Op. Cit., p. 20.; Karen Syma Czapanskiy and Rashida Manjoo: Op. Cit., p. 14.
- (63) Miklós Sebők, Bálint György Kubik, Csaba Molnár, István Péter Járay and Anna Székely: Op. Cit, p. 513.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

- (١) آرين قاسمي، نجلاء احمد سلمان، "الإطار القانوني للإعفاء الضريبي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ٢٠٢٤، المجلد ١٤، العدد ٤، الصفحات (٢٨-١).
- (٢) روکسان جمال شکور، "عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (عوامل التأثير وآليات

- (الحلول)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ٢٠٢٤، المجلد ١، العدد ٣٤، الصفحات (٥١-٧٢).
- (٣) سناء عبد طارش، نور سعد محمد، "إشكالية عدم الاستقرار القانوني في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة رسالة الحقوق/ جامعة كربلاء، ٢٠٢٤، المجلد ١٦، العدد ٧، الصفحات (٤٣-٥٥).
- (٤) علاء نوري شنيف، احمد رضا توحيدي، "صور الجرائم المعلوماتية ومواجهتها بالتشريعات القانونية"، بحث منشور في مجلة إكليل للدراسات الانسانية تصدر عن الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، ٢٠٢٢، المجلد ٣، العدد ٣، ج٤، الصفحات (١٦٥٧-١٦٨٣).
- (٥) علي ضياء رضا القزويني، الدكتور علي شبيري، "هيكلية النظام السياسي للدولة العراقية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢٤، المجلد ١٦، العدد ٥٩، الصفحات (٦٢٥-٦٦٩).
- (٦) علي محسن طويب، "تصحيح الخطأ المادي أمام القضاء الإداري (دراسة مقارنة)"، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، ٢٠٢٤، المجلد ١، العدد ١٠، الصفحات (٤٥٥-٤٨٢).
- (٧) د. لمى علي الظاهري، "أثر تفسير النصوص القانونية على فكره التوقع المشروع"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢٢، المجلد، العدد عدد خاص لوقائع المؤتمر العاشر، الصفحات (١٣١-١٥٦).
- (٨) محمد احسين مهود ر السوداني، علي غصن، "الأساس القانوني لمبدأ عدم تجزئة الطعن"، مجلة كلية الامام الجامعة، ٢٠٢٤، المجلد ١، العدد ٦، الصفحات (٣٠-٤٨).
- (٩) د. محمد المسلماني، "الأمن القانوني والأمن القضائي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢٢، المجلد، العدد عدد خاص لوقائع المؤتمر العاشر، الصفحات (١٨-٣٣).
- (١٠) د. محمد عدلي رسلان، "الحماية الدستورية لمبدأ الأمن القانوني"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢٢، المجلد، العدد عدد خاص لوقائع المؤتمر العاشر، الصفحات (٤٥٠-٤٦٨).
- (١١) مهدي شيدائيان، حيدر علي محمد، "مبدأ الحياد القضائي بين القانون العراقي والقانون المصري"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ٢٠٢٤، المجلد ١٤، العدد ٤، الصفحات (٤٢٨٣-٤٣٠٦).
- (١٢) د. نوفل مشرف جردان، د. محمد جمال زعين، د. عبد الباسط جاسم محمد، "تهافت المعالجة التشريعية المتعلقة بالبديل في عقود إيجار العقار وحلولها في التشريع العراقي النافذ"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢٣، المجلد ١٣، العدد عدد خاص، الصفحات (٣٤-٥٠).
- (١٣) وليد طارق العزاوي، "الحق المكتسب في القانون المدني" دراسة مقارنة"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية/ جامعة كركوك، ٢٠٢٣، المجلد ١٢، العدد ٤٤ (الجزء الأول)، الصفحات (٤٢٤-٤٦٠).



ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Ayhan Kose and Marco Terrones: Collapse and Revival, Understanding Global Recessions and Recoveries, Chapter 10. The Great Divergence of Policies, Pp. 292.
- 2) Brian Hungwe and Allen Munoriyarwa: An Analysis of the Legislative Protection for Journalists and Lawyers Under Zimbabwe's Interception of Communications Act, Statute Law Review, 2024, Vol. 45 (1), hmae018. <https://doi.org/10.1093/slr/hmae018>
- 3) Cass R. Sunstein: Legal Reasoning and Political Conflict, 2^{ed}, Oxford University Press, 2018.
- 4) Dalby, S.: Climate Change and Political Instability, Encyclopedia of the Anthropocene, Vol. 2, 2018, Pp. 511-515.
- 5) David Vogel: The Politics of Precaution: Regulating Health, Safety, and Environmental Risks in Europe and the United States, Princeton University Press, 2012, pp. 336.
- 6) Frederick A. Hayek.: Law, Legislation and Liberty, Volume 1, Rules and Order, The University of Chicago press, 1973.
- 7) Gary W. Cox and Barry R.: Executive Constraint, Political Stability, and Economic Growth, Comparative Political Studies, 2018, Vol. 51 (3).
- 8) George F. Ward: Political Instability in Zimbabwe, Council Foreign Relations, 2015. Available at: <https://www.cfr.org/report/political-instability-zimbabwe>
- 9) George G. Bailey: Predictability of the Law; Its Relation to Respect for Law, West Virginia Law Review, 1963, Vol. 66 (1).
- 10) HENRY CAMPBELL BLACK, M. A.: BLACK'S LAW DICTIONARY, 4th edition, ST. PAUL, MINN. WEST PUBLISHING CO. 1968, p. 1576.
- 11) <https://doi.org/10.4337/9781848442979>
- 12) Ivan Usenkov: Factors of stability of the legislation, Advances in Law Studies, 2021, Vol. 9(2).
- 13) Jarrod Wong and Abdallah Abuelfutuh Ali: The Legislative Stabilization Clause, International Law and Politics, 2022, Vol. 55: 67. Pp. 67-123.
- 14) Julia Buxton: Venezuela's Contemporary Political Crisis in Historical Context, Bulletin of Latin American Research, 2005, Vol. 24 (3).
- 15) Karen Syma Czapanskiy and Rashida Manjoo: The Right of Public Participation in the Law-Making Process and the Role of the Legislature in the Promotion of this Right, 19 Duke Journal of Comparative and International Law, 2008, Vol. 19 (1), Pp. 1-40,

- 16) Lawrence M. Friedman, Grant M. Hayden: American Law: An Introduction, Chapter 14: Law and Social Change, (3rd edn), 2017.
- 17) Mashal Mufleh Jarrah, Safa Hakem Mestarih and Ghazi Ayed Alghathian, Judicial interpretation of legal texts: a study in Jordanian legislation, Cogent Social Sciences, Vol. 10 (1), 2024, Article: 2354359.
- 18) Michael J. Trebilcock and Ronald J. Daniels: Rule of Law Reform and Development Charting the Fragile Path of Progress, ELGAR Online, 2008, pp. 384.
- 19) Miklós Sebők, Bálint György Kubik, Csaba Molnár, István Péter Járay and Anna Székely: Measuring legislative stability: a new approach with data from Hungary, European Political Science, Volume 21, pages 491–521, (2022), pp. 491-52, p. 513.
- 20) Miklós Sebők, Bálint György Kubik, Csaba Molnár, István Péter Járay and Anna Székely: Op. Cit., p. 492.
- 21) R. Daniel Kelemen and Eric C. Sibbitt: The Globalization of American Law, International organization, 2004, Vol. 58 (1).
- 22) Rekurd S. Maghdid; Saeed Mohammed Kareem and Yaseen Salih Hama: Moderating role of political stability and economic policy uncertainty between country governance practice and stock market performance. A comparative analysis of Pakistan and Kurdistan Region of Iraq, PLoS One. 2024, Vol. 19 (4): e0301698.
- 23) Rozhan Abdulqadir, Mohammed Ashraf Sheikho: Legislative stability condition in the contract of investment, Qalaai Zanist journal, Lebanese French University, 2021, Vol. 6 No. 2, Pp. 423-456.
- 24) Satoshi Yokodaido: Constitutional stability in japan not due to popular approval, German Law Journal, Vol. 20, Special Issue (2): Public Law and Populism, 2019.
- 25) Sebastian Lewis: Precedent and the Rule of Law, Oxford Journal of Legal Studies, Volume 41, Issue 4, Winter 2021, Pp. 873–898.
- 26) Stephan Haggard; Andrew MacIntyre and Lydia Brashear Tiede: The Rule of Law and Economic Development, 2008, Annual Review of Political Science, Vol. 11 (1).
- 27) Ton VAN DEN BRINK: The Impact of EU Legislation on National Legal Systems: Towards a New Approach to EU – Member State Relations, Cambridge Yearbook of European Legal Studies, Vol. 19, 2017.
- 28) Valerio de Oliveira Mazzuolia and Dilton Ribeiro: The Japanese Legal System and the Pro Homine Principle in Human Rights Treaties, Anuario



- Mexicano de Derecho Internacional, 2015, Vol. 15. (1).
- 29) Venezuela Events of 2021: Human Rights Watch: World Report 2022, available at: <https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/venezuela#a6c634>
- 30) Veronika BILKOVA; Giorgio MALINVERNI; Lucian MIHAI; Jean-Claude SCHOLSEM and Kaarlo TUORI, OPINION ON LEGAL CERTAINTY AND THE INDEPENDENCE OF THE JUDICIARY IN BOSNIA AND HERZEGOVINA, Strasbourg, 18 June 2012, Opinion No. 648 / 2011.
- 31) William Mishler and Anne Hildreth: Legislatures and Political Stability: An Exploratory Analysis, The Journal of Politics, 1984, Vol. 46 (1).